مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: تمكين المرأة في القانون العراقي المفهوم والمعوقات واليات التحقيق "نظرة قانونية"
اسم الكاتب: أ.د. وليد مرزه حمزة المخزومي، رنا جاسم محمد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9616
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 13:03 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

Journal of Anbar University for Law and Political Sciences
مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية
P. ISSN: 2706-5804 E.ISSN: 2075-2024
Volume 14 - Issue 2- December 2024 | كانون الاول ٢٠٢٤ ـ العدد ٢ـ المجلد ١٤

Women's Empowerment in Iraqi Law: Concept, Obstacles and Investigation Mechanisms "Legal Perspective"

[1] Prof. Dr. Walid Marza Hamza Al-Makhzoumi [2] Rana Jassim Muhammad
[1] College of Law / University of Baghdad
1: Email: alarindas@yahoo.com
2: Email: Rana.jassem2202@colaw.uobgdad.edu.iq

DOI https://doi.org/10.37651/aujlps.2024.154167.1365
Submitted: 1/10/2024
Accepted: 1/10/2024
Published: 13/10/2024
Keywords:
omens empowerment
public employment
obstacles to empowerment
empowerment mechanisms.

Abstract:

The research idea revolves around the principle of empowering women within the framework of the public service and the extent of their presence within the formations of the governmental administrative apparatus by reviewing the determinants and barriers that hinder their path towards participation and effective influence in advanced administrative and political positions and trying to develop a set of mechanisms and means to help achieve equality, equal opportunities and social justice that must be achieved and guaranteed if women are to enjoy empowerment, especially functional, as the issue of empowering and advancing women has become one of the most important issues that are discussed and studies revolve around in international and national forums. Since administrative law is a law characterized by flexibility and the ability to develop and keep pace with developments, which makes it a broad field for achieving administrative empowerment for women within the framework of the public service and finding ways to establish the principle of functional empowerment and support women administratively, the research showed that there is a real gap between the sexes in occupying advanced positions and decision-making positions within governmental institutions at various levels due to the presence of a set of obstacles, whether political, legal, administrative or social,

©Authors, 2024, College of Law University of Anbar. This is an open-access article under the CC BY 4.0 license (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

تمكين المرأة في القانون العراقي المفهوم والمعوقات واليات التحقيق " نظرة قانونية "

[١] أ .د. وليد مرزه حمزة المخزومي [٢] رنا جاسم محمد
كلية القانون / جامعة بغداد/ جامعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

المستخلص

تدور فكرة البحث حول مبدأ تمكين المرأة في اطار الوظيفة العامة وحجم حضورها ضمن تشكيلات الجهاز الاداري الحكومي من خلال استعراض المحددات والحواجز التي تتعثر طريقها نحو المشاركة والتأثير الفاعل في المراكز الادارية والسياسية المتقدمة ومحاولة وضع جملة من الاليات والسبل المساعدة على تحقيق المساواة وتكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية التي ينبغي تحقيقها وضمانها اذا اريد للمرأة ان تنعم بالتمكين لاسيما الوظيفي اذ غدت قضية تمكين المرأة والنهوض بها من اهم القضايا التي يثار فيها النقاش وتتمحور حولها الدراسات في المحافل الدولية والوطنية ولما كان القانون الاداري قانون يتسم بالمرونة والقابلية على التطور ومواكبة المستجدات الامر الذي يجعل منه ميدان رحباً لتحقيق التمكين الاداري للمرأة ضمن اطار الوظيفة العامة وايجاد السبل التي تصل الى تكريس مبدأ التمكين وظيفيا ونصرة المرأة اداريا حيث تبين من خلال البحث وجود فجوة حقيقة بين الجنسين في اشغال الوظائف المتقدمة ومراكز صنع القرار داخل المؤسسات الحكومية على اختلاف مستوياتها بسبب وجود جملة من المعوقات سواء السياسية او القانونية او الادارية والاجتماعية التي تزيد من حجم هذه الفجوة في حال لم يتم التصدي لها كما تناول البحث الاليات والوسائل الهادفة الى تمكين المرأة وتفعيل حضورها الفاعل داخل سواء داخل الادارة او خارجها وخلص البحث الى التأكيد على وجوب خلق بيئة تشريعية وهيئات قانونية تدعم مبدأ تمكين المرأة بكافة اشكاله اذا ما اريد بناء مجتمع عادل وبلوغ اهداف التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: تمكين المرأة ، الوظيفة العامة ، معوقات التمكين ، اليات التمكين.

المقدمة

اولا : فكرة البحث : يعد مفهوم تمكين المرأة من المفاهيم المستجدة والتي تتمثل بتقوية المرأة وتعزيز مشاركتها في صنع القرار باعتبارها تمثل نصف المجتمع واهم ركيزة من ركائز تحقيق التنمية بما يتيح لها تحقيق المشاركة الفعالة والمؤثرة في ادارة وقيادة دفة المراكز القيادية سواء ضمن الادارة او خارجها حيث ان الملاحظ ورغم كثرة الاتفاقيات والمؤتمرات الدولية والتشريعات التي تؤكد على ضرورة مساواة المرأة بالرجل وظيفيا وتحقيق تكافؤ الفرص ووضع العديد من الضمانات التي تكفل تمتعها بحقوقها كافة لا يزال هناك فجوة بين ما تصبو اليه التوجهات الوطنية والدولية وواقع تمكين المرأة وظيفيا الامر الذي اصبح معه من الضروري التصدي لبحث معوقات تحقيق التمكين وايجاد الآيات والسبل التي تأخذ بيد المرأة الموظفة لتصل بها الى التطبيق الامثل لمبدأ التمكين .

ثانياً: اهمية البحث / تأتي اهمية البحث من كونه يرنو الى وضع اليد على نقاط الضعف التي تحول دون تمكين المرأة ضمن نطاق الوظيفة العامة من تولي دورها الحقيقي الفاعل ومحاولة الوصول الى وسائل واليات تمكينيه في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوظيفية بغية الحد من التعسف الوظيفي تجاهها بما يتيح الفرصة للنساء في ان يتحملن عبء الصلاحيات والمسؤوليات في مجال عملهن بصورة متكافئة مع الرجل

ثالثاً: مشكلة البحث / تعد مشكلة تهميش المرأة والتمييز ضدها من المشاكل التي تهدد الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الدول والمجتمعات ويتجلى هذا التمييز من خلال اقصائها وتحجيم دورها في كافة الميادين سياسيا واقتصاديا واجتماعيا لاسيما حرمانها من تولي المناصب الوظيفية لاسيما المتقدمة ومراكز صنع القرار في الدولة ومن هنا تتحدد اشكالية البحث من خلال التساؤلات الاتية

١ـ ماهية مبدأ تمكين المرأة ؟ ماهي اهدافه وانواعه ؟
٢ـ هل ان هل هناك عقبات تحول دون تطبيق مبدأ تمكين المرأة في اطار الوظيفة العامة بالصورة المثلى ؟
٣ـ ماهي الاليات والوسائل التي تسهم في تمكين المرأة وتحقيق المساواة المتكافئة بين الرجل والمرأة وظيفيا ؟

رابعاً: منهجية البحث / يرتكز البحث دراسة موضوع تمكين المرأة في ميدان الوظيفة العامة وبحث محددات التمكين واليات تحقيقه من خلال المزاوجة بين المنهجين الوصفي والتحليلي للوضع القانوني لهذا المبدأ ضمن اطار الوظيفة العامة في ظل التشريعات النافذة في العراق.

I. المطلب الاول

ماهية مبدأ تمكين المرأة

يرتبط مفهوم تمكين المرأة بتقوية المرأة وادماجها والقضاء على كافة اشكال الاقصاء والتهميش والتبعية ضدها والنهوض بواقع النساء على كافة المستويات وللوقوف على ماهية تمكين المرأة سيتم تناوله من خلال الفرعين التالين الاول لتعريف المفهوم لغة واصطلاحا والثاني لتناول اهداف تمكين المرأة وانواعه ذات الصلة بموضوع البحث وعلى النحو التالي :

I.أ. الفرع الاول

تعريف تمكين المرأة

يعود ظهور مصطلح تمكين المرأة الى ثمانيات القرن المنصرم حيث كثر تداوله في الوثائق والصكوك الدولية المعنية بقضايا المرأة واستخدم هذا المصطلح على نطاق واسع كمرادف لمجابهة الظلم والتهميش وقبل التطرق الى معناه الاصطلاحي لابد من بيان المعنى اللغوي للتمكين وعلى النحو التالي :

اولاً : المعنى اللغوي للتمكين : التمكين مشتق من المصدر تمكن واصله الفعل الثلاثي (مَكَنَ) وقد ورد في معاجم اللغة العربية بعدة معاني اذكر منها الظفر[١]فيقال فلانا استمكن من الشيء اي ظفر به ، وقد يأتي بمعنى الشأن والمنزلة[٢] فتقول العرب ان فلانا مكن عند الناس بمعنى عظم عندهم وارتفع شأنه بينهم كما قد يرد بمعنى السلطان والقدرة كما جاء في قوله تعالى "وكذلك مكنا ليسوف في الارض يتبوأ منها حيث يشاء "[٣] وقد يأتي مرادفا للاستقامة كقولنا الناس على مكانتهم ويراد به على استقامتهم[٤] ومن خلال تتبع هذه المعاني وغيرها يلاحظ ان معظمها تلتقي عند معنى القوة والاستطاعة وهو لا يبتعد كثيرا عن المعنى الاصطلاحي للتمكين في تعزيز قوة الفرد وارتباط المفردة بمعاني نصرة الفئات المستضعفة[٥] .

(١) محمد بن مكرم علي جمال الدين ابن منظور الانصاري الافريقي ، معجم *لسان العرب*، ٧١١هـ ، (بيروت: دار صادر للنشر)، ج١٤، ص١١٣.

(٢) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز ، *القاموس المحيط* ، تحقيق : محمد نعيم العرقسوسي ، (بيروت: مطبعة موسى الرسالة ، ط٣، ٢٠٠٩)، ص ١٣٨.

(٣)القران الكريم ، سورة يوسف الاية (٥٦).

(٤) اسماعيل بن حماد الجوهري ، معجم *الصحاح* ، تحقيق :خليل مأمون ، (بيروت: دار المعرفة ، ٢٠١٢)، ص ٩٩٨ .

(٥)د. شيماء ياسين طه الرفاعي ، "مدى التمكين المجتمعي للمرأة في الشريعة الإسلامية"، *بحث منشور في مجلة الجامعة العراقية*، العدد ٢/٣٨، ص ٣٧٣.

ثانيا : المعنى الاصطلاحي لمبدأ تمكين المرأة

يشير مفهوم تمكين المرأة الى تحقيق المشاركة الكاملة للمرأة وتنمية قدراتها وتطوير امكانياتها على قدم المساواة بالرجل في جميع جوانب الحياة العامة بما يتيح لها التعبير عن ذاتها ويعزز من امكانياتها ويجعلها قادرة على التحكم في حياتها ومجتمعها والاسهام الفاعل في عملية صنع القرار والوصول الى مواقع السلطة تحقيقا للمساواة والتنمية الشاملة وبهذا المعنى فالتمكين والمشاركة وجهان لعملة واحدة حيث يرتبط مفهوم التمكين ارتباطا مباشر بحضور المرأة وتفاعلها حيث عرف بأنه " امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية اي امتلاكه القدرة على احداث التغيير في الاخر الذي يكون فردأ او جماعة او مجتمعا بأكمله "[١] كما يعرف تمكين المرأة بأنه " عملية من خلالها تصبح النساء قادرات على تنظيم انفسهن وزيادة قدراتهن على الاعتماد على النفس للتأكيد على حقهن في الاختيار المستقل والسيطرة على الموارد لمحو تبعيتهن للأخر"[٢]فالتمكين بهذا المعنى عملية متكاملة ذات ابعاد مترابطة ومتكاملة منها ما هو اقتصادي واجتماعي وسياسي وقانوني واجتماعي واسري ونفسي وهذه الابعاد تتفاوت حسب ثلاث مستويات تبدأ بالأسرة مرورا بالمجتمع وتنتهي بالمستوى الوطني حيث يرتبط تمكين المرأة بتحقيق التنمية الشاملة ارتباطا مباشرا وهو ما عبر عنه البنك الدولي في تقرير له يشير فيه الى كون التمكين مرتكزا اساسيا للتنمية وعزا ذلك الامر لسببين اولهما : تحقيق المساواة بين الجنسين والعدالة الاجتماعية وهو غاية لا غنى عنها والثاني ان تمكين المرأة هدف بحد ذاته لتحقيق اهداف اخرى تدفع باتجاه التنمية الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى الانتاجية ومحاربة الفقر[٣] ورغم تعدد النظريات المفسرة لمفهوم التمكين المرأة فهي تلتقي عند حقيقة واحدة من وجه نظر اصحاب تلك النظريات وهي ان التقسيم النوعي كان ولايزال قائما في اغلب المجتمعات لاسيما في ميادين العمل والتعليم ومواقع صنع القرار والمناصب السياسية عموما من ناحية اخرى يرون ان المرأة لا تزال قابعة في مواقع متأخرة عن الرجل سواء من حيث الاجر او الحضور المعرفي والمواقع القيادية بعكس الرجل الذي غالبا ما يكون بارزا في مركز صنع القرار والمواقع المؤثرة[٤].

(١) د. صابر بلول ، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، بحث *منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* ،المجلد ٢٥ ، العدد ٢، (٢٠٠٩): ص ٦٥٠.

(٢) د. انجي احمد عبد الغني مصطفى ، "واقع تمكين المرأة في العالم العربي"، بحث *منشور في مجلة بحوث الشرق الاوسط ، جامعة عين شمس* ، العدد ٨١ ، (٢٠٢٢): ص١٩٨ .

(٣)د. سهام مطشر الكعبي ، "برنامج التمكين النفسي للمرأة القيادية في الدولة العراقية"، بحث *منشور في مجلة دنانير ،كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة العراقية* ، العدد ١٣ ، (٢٠١٨): ص٣٧٩ .

(٤) د.سارة علي الرميح، *تمكين المرأة في برامج تعليم الكبيرات*، (المملكة العربية السعودية: مكتبة الملك فهد، ٢٠٢١)، ص ٣١.

I.ب. الفرع الثاني

اهداف تمكين المرأة وانواعه

يعد تمكين المرأة صورة من صورة من صور العدالة والمساواة بين الرجل والمرأة من خلال توفير الفرصة للمرأة وبصورة متكافئة للإسهام في صنع القرار ورسم السياسات العامة ومن هنا كان للتمكين اهداف يسعى الى بلوغها من جانب اخر فالتمكين له ابعاد وصور مختلفة ومتداخلة لا يمكن فصل بعضها عن البعض الاخر وهو ما سنتناوله على النحو التالي:

اولا : اهداف التمكين

يهدف تمكين المرأة الى تحقيق جملة من الاهداف الرامية بمجملها الى النهوض بواقع المرأة وتعزيز دورها وصولا لبلوغ المساواة التامة بين الجنسين واهم تلك الاهداف :

١. تحقيق العدالة الاجتماعية يسعى التمكين الى ايجاد صورة مثالية للعدالة بين جميع افراد المجتمع ونصرة الفئات المستضعفة والمهمشة في اطار موضوعي ودون انحياز الا للكفاءة والخبرة وليس على اساس الجنس وخلق التوازن والاستقرار في العلاقات المهنية[١] .
٢. مشاركة المرأة وتعزيز ثقتها بنفسها من خلال ادماجها في عملية التنمية بوصفها شريك فاعل ومؤثر والعمل على تنمية مهارتها وقدراتها وتهيئة فرص التطور امامها وبما يمكنها من التحكم في حياتها والتأثير في مجتمعها [٢] .
٣. جعل عملية التنمية اكثر فاعلية من خلال ادماج المرأة الى جانب الرجل ومنحها عناصر القوة الاجتماعية والاقتصادية وبالتالي الارتقاء بالمجتمع وزيادة انتاجيته عن طريق توظيف كافة الموارد لاسيما البشرية منها وصولا لبناء المجتمع وبلوغ اهداف التنمية المستدامة والتي تركز على تحقيق التوازن لضمان حياة افضل وتحقيق الرفاهية في المجالات كافة [٣] .

---

(١)د. نجلاء مهدي محسن ، "تمكين المرأة في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥"، بحث *منشور في مجلة المعهد ،معهد العلمين للدراسات العليا*، العدد ٥ ، (٢٠٢١): ص ١٤٩ .
(٢)د. نمر ذكي شلبي عبد الله ، "التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي"، بحث *منشور في مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية ، جامعة حلوان ، مصر* ، العدد ٥٣ ، المجلد ١، (٢٠٢١): ص٣٢٩.
(٣)د. امتثال رشيد بجاي و د. رغد بشير بجاي ، "اثر تمكين المرأة على تحقيق ابعاد التنمية المستدامة وتحسين الاداء المؤسسي"، بحث *منشور في مجلة قضايا سياسية* ، العدد ٧٠ ، (٢٠٢٢): ص١٧٠ .

٤. تطوير المجتمع ورفع ثقافته والتخلص من الصورة النمطية لدور المرأة الاجتماعي من خلال تعليمها وتطوير مهاراتها لصناعة التغيير فالرجل لا يستطيع بناء مجتمع سليم بمعزل عن المرأة كونها شريك استراتيجي في خطة تطوير المجتمع وبنائه[١] .

ثانيا : انواع التمكين

لتمكين المرأة صور وانواع مختلفة ومتداخلة بعضها مع بعض فلا يتصور ان تكون المرأة ممكنة في جانب معين دون الاخر فالحقوق مترابطة ومكملة لبعضها عليه يمكن اجمال اهم صور تمكين بالتالي :

١ـ **التمكين السياسي :** يراد به مشاركة المرأة في الحياة السياسية وطبيعة ما تقوم به من دور في مجمل الحياة السياسية بوصفها مواطنة تسعى من خلال مشاركتها الى التأثير في السلطة والدفاع عن حقوقها ومصالها وادمجاها في مراكز صنع القرار ورسم السياسات العامة لبلدها حيث اهتمت الامم المتحدة منذ نشأتها بتمكين المرأة سياسيا حيث اعتبر ميثاق الامم المتحدة عام ١٩٤٥ اول وثيقة دولية تكرس المساواة بين الجنسين في الحقوق [٢]وهذا التمكين يتحقق من خلال خلق الثقة لدى المرأة بذاتها ودفعها باتجاه المشاركة في الاحزاب والمنظمات السياسية والشعبية والجمعيات والنقابات بشكل مباشرعن طريق الحق بالترشيح الذي يعد اهم وسائل للمشاركة في الحياة السياسية في النظم الديمقراطية والذي من اهم متطلباته وجود مجلس نيابي منتخب واقرار الحق بالترشيح لكل مواطن على قدم المساواة رجالا ونساءا[٣] وقد يتحقق هذا النوع من التمكين للمرأة عندما يتاح لها الاسهام في رسم السياسة العامة بصورة غير مباشرة من خلال انتخاب من تراه مناسبا لتمثيلها في ادارة شؤون البلاد هذا وقد وضعت الامم المتحدة جملة من المعايير التي يقاس من خلالها حجم التمكين السياسي للمرأة واهمها عدد المقاعد النيابية التي تشغلها المرأة وكذلك نسبة وجودها في المناصب العليا[٤]

٢ـ **التمكين الاقتصادي :** وهي عملية مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وتنمية قدراتها على تحديد خيارتها والاستفادة من الموارد المتاحة ومنحها الحق في الوصول الى الفرص والموارد وبما يسهم في نقل المرأة الى وضع اقتصادي يلبي طموحها في الحياة الكريمة وتأمين مصدر

---

(١) د. سهام حسن خضر الزرفي ، "التفكير الابداعي واثره في تطوير تمكين المرأة ـ المعوقات والميسرات"، *بحث منشور في مجلة قضايا سياسية* ، العدد ٧٠، (٢٠٢٢): ص٢١٣.

(٢) نهى القاطرجي ، *المرأة في منظومة الامم المتحدة* ، (بيروت ، لبنان: مجد ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٢، ص ١٠٦ .

(٣) مصطفى سالم مصطفى ، "حق الموظف العام بالترشيح والانتخاب للمجلس الوطني الاتحادي في التشريع الاماراتي دراسة مقارنة "، *مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ،جامعة بغداد* ،المجلد ٣٧ ، العدد الاول، (٢٠٢٢): ص١١٧.

(٤)د.منى علي الملا الحمادي ود. إبراهيم توهامي ، "المرأة الامارتية والتمثيل النيابي في دولة الامارات"، *بحث منشور في مجلة الآداب ، جامعة بغداد* ،العدد ١٣٨ ، أيلول، (٢٠٢١): ص ٥٣٠.

دخل يلبي حاجاتها الاساسية من خلال ازالة كافة اشكال التمييز في العمل بين الجنسين وتبني سياسات اقتصادية تخلو من القيود المفروضة على حق المرأة في العمل وامتلاك الاصول وادارتها وتحسين معايير العمل وتبني مبدأ المساواة في العمل والاجر فالتمكين الاقتصادي والمساواة بين الجنسين في سوق العمل امر ضروري ولا غنى عنه لتحفيز جهود التنمية [١]

٣ـ **التمكين الاجتماعي :** ويراد به " هو القوة في الادوار الاجتماعية التي تتملكها المرأة والتي تمتلكها ضمن عائلتها والمجتمع وهي القدرة والمهارة مثلا في اتخاذ القرارات الاسرية ومكانتها داخل الاسرة ومشاركتها بالأدوار الاجتماعية وذلك عن طريق العمل الذي من خلاله تخدم المجتمع المحلي الذي تعيش فيه "[٢] ويقاس حجم التمكين الاجتماعي للمرأة بعدة مؤشرات اهمها مشاركتها في المؤسسات الاجتماعية ومنها ايضا مدى اتاحة التعليم للمرأة ووعي المرأة بذاتها وقدرتها على المشاركة في اتخاذ القرار ضمن مجتمعها .

II. المطلب الثاني

معوقات تحقيق مبدأ التمكين

يراد بالمحدد او المعوق بصورة عامة الحاجز المادي او المعنوي الذي يمنع تحقيق الهدف ويراد به في نطاق الدراسة مجموعة الحواجز والصعوبات التي تواجه المرأة وتحول دون تمكينها من الوصول الى مراكز صنع القرار والمساهمة في رسم السياسة العامة للدولة والبحث في معوقات تمكين المرأة يجعلنا امام فرضية تتمثل في وجود عدد من العوامل القانونية والسياسية والثقافية والاجتماعية وغيرها والتي شكلت عائقا امام تمكين المرأة في الحياة العامة ولاسيما ضمن نطاق الوظيفة العامة والتي سنتناولها تباعا في الفروع التالية :

II.أ. الفرع الأول

المعوقات السياسية

وهي من اهم المعوقات التي تلقي بظلالها على قضايا تمكين المرأة وتقف عائقا بين المرأة وبين مشاركتها في الحياة السياسية ومراكز صنع القرار حيث يكتسب الدور الذي تلعبه السياسات الحكومية اهمية كبيرة في تبني السياسات الرامية الى تمكين المرأة وتعزيز

(١) د. قاسم علوان سعيد ، "التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ومعوقاته"، *بحث منشور في مجلة دراسات اقتصادية ،بيت الحكمة* ، العدد ٤٩ ، (٢٠٢٣): ص٤١.

(٢) د. لمياء جاسم محمد ، "التمكين الاجتماعي للمرأة"، *بحث منشور في مجلة نسق ، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية* ،العدد ١ ،المجلد ٤١ ، (٢٠٢٤): ص٢١ .

مشاركتها وازالة كافة اشكال التمييز ضدها فالحكومات تبعا لما تتبناه من سياسيات هي التي تدفع بالمرأة الى المفاصل الرئيسية في الدولة وبالرغم من انضمام العراق على عدد من الاتفاقيات الدولية المكرسة لتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية ومراكز صنع القرار توجد فجوة بين النصوص والواقع وخاصة في مواقع صنع القرار التي غالبا ما تكون خاضعة للهيمنة الذكورية وان كان الموقف الرسمي للحكومة يشجع قيم النهوض بالمرأة وتعزيز دورها في الاصلاح السياسي الا ان تطبيق الفعلي يتطلب خطوات جدية لإزالة هذا التناقض[١]

وبشكل عام فأن قضية النهوض بالمرأة وتعزيز مشاركتها في الحياة السياسية يعتمد على المؤسسات القانونية والتشريعات التي تجيز الفعل من عدمه علاوة على ارتباطه بواقع المجتمع ونظرته الى وجود المرأة في العمل السياسي[٢] وعليه يمكن اجمال هذه المعوقات بالتالي:

أ ـ **الاحزاب السياسية :** تلعب الاحزاب السياسية دورا فاعلا في تحقيق المشاركة السياسية للمرأة بوصفها الوسيلة الرئيسية لوصول المرأة الى سدة القيادة ومراكز صنع القرار في الحياة السياسية علاوة على تنمية وتعزيز قدارتهن في الحقل السياسي باعتبار الاحزاب هي الرافعة التي تصل بالمرأة الى المعترك السياسي ومراكز صنع القرار غير ان هذا الدور يختلف ويتأثر تبعا لجملة من المتغيرات اهمها الايديولوجيات التي يتبناه الحزب ونظرته نحو مشاركة المرأة[٣] فهناك علاقة طردية بين نسبة مشاركة المرأة في الحياة السياسية وبين المستوى التعليمي والثقافي للمجتمع وأيدولوجيات الاحزاب السياسية من ناحية مدى ايمان تلك الاحزاب بالمساواة بين الجنسين فكلما زادت الاحزاب المؤمنة بالمساواة كلما زادت مشاركة المرأة في مراكز صنع القرار هذا من جانب ومن جانب اخر فأن حجم المشاركة السياسية للمرأة يزداد في المجتمعات التي تضم احزابا تناصر عمل المرأة خارج المنزل وتؤيد ترشيحها للبرلمان والعكس صحيح النسبة للأحزاب التي تحمل شعارات وبرامج ترفض ممارسة المرأة للعمل السياسي[٤] صفوة القول ان المواقف السلبية لمعظم للقيادات الحزبية وعدم الاقتناع بمشاركة المرأة في الشؤون العامة تمثل اهم التحديات امام تمكين المرأة في الحياة السياسية حيث نجد ان رؤساء الاحزاب السياسية او من يقومون بالاختيار للترشيح لا يثقون بقدرة المرأة على

(١)عدي ابراهيم المناوي ، *التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي* ، (عمان ، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤)، ص ٣٤٠ .

(٢)فريق العمل في مشروع الجندر ومؤشراته ولجنة المرأة والتنمية التابعة للادارة العامة للانماء التعاوني في بلجيكا ،*الدليل المنهجي لتمكين المرأة* ، (دمشق ، سوريا: دار ممدوح عدوان للنشر، ٢٠٢١)، ص٢٠.

(٣) د. امنة محمد علي، "معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية"، *بحث منشور في مجلة دراسات دولية ، جامعة بغداد ، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية* ،العدد (٧٠)، ص ٢٢٤.

(٤)الاء عبد الله معروف ،"المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية"، (رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب جامعة بغداد ،٢٠٠١)، ص ٣٤

خوض المعارك الانتخابية ويعزون ذلك الى كون تلك المعارك تتطلب قدرات لا تتوفر الا عند المرشحين من الرجال دون النساء وهذ يولد التحيز واعطاء الاولوية والتفضيل للرجال في عمليات الترشيح للانتخابات واقصاء المرأة عن الحياة السياسية[١] .

ب ـ **نظام الكوتا :** ويراد بها بشكل عام " نظام حصص يخصص لفئات معينة تعاني من التهميش القائم على الدين او العرق او الجنس ...الخ لضمان مشاركتها وتمثيلها في الحياة العامة ومجالات صنع القرار"[٢] وهو وسيلة سريعة لمعالجة النقص الحاصل في التمثيل النسوي داخل البرلمانات والمجالس التشريعية وقد اعتمدها الدستور العراقي الدائم لعام ٢٠٠٥ كوسيلة لتحقيق التمكين السياسي للمرأة .الا ان واقع الحال يؤشر عدم فاعلية نظام الكوتا في رفع مستوى المشاركة السياسية للمرأة ووصولها الى مراكز صنع القرار فعلى الرغم مما حققه من مكاسب سياسية للمرأة في العراق غير ان معارضوه لا يرون فيه الحل الفاعل لرفع مستويات تمكين المرأة بل انه اعطى نتائج عكسية زادت من تهميش المرأة ويبررون ذلك بالقول انه يمثل اخلالا جسيما بواحد من اهم المبادئ الدستورية وهو مبدأ المساواة بين الجنسين في الحقوق السياسية ولا مسوغ من اعتماده[٣].

من جانب اخر يرى البعض ان نظام الكوتا ساعد في زيادة هيمنة الاحزاب السياسية على مشاركة المرأة اذ هيأ لهم الفرصة لترشيح نساء لا يتمتهن بالمؤهلات او الثقافة او الخبرة السياسية ووضعهن في المقدمة لتأمين التأييد والتبعية وبالتالي لم تتيح للمرأة فرصة حقيقية وانما دفعت بها لتحقيق مصالح الاحزاب وجعلت مشاركتها شكلية ولا يمثلن واقع نساء المجتمع العراقي نظرا لعدم ترشيح تلك النساء من قبل عامة الشعب مما جعل مشاركتها هامشية ولا تملك سلطة اتخاذ القرار[٤] .

ج ـ **عدم تبني تعريف محدد لتمكين المرأة من المشاركة في الحياة العامة وعدم دقة معايير قياس تلك المشاركة :** في ظل سيادة القيم العشائرية والطائفية وهشاشة النظام السياسي ومع وجود العقلية الابوية كل ذلك كرس التوزيع التقليدي للأدوار بين الجنسين وهيمنة القبلية والطائفية والعشائرية على النظم الانتخابية رغم ما تؤكد عليه الاتفاقيات الدولية فيما يخص

---

(١) د. ليث ذنون حسين ، "تمكين حقوق المرأة في الدستور العراقي"، *بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للحقوق*، العدد (١) المجلد ٥ ، (٢٠٢٠): ص ٣٨٦.

(٢)د. كوردستان سالم سعيد ، "التمييز الايجابي (الكوتا النسوية) واثره في تفعيل دور المرأة داخل الاحزاب الكردستانية"، *بحث منشور في مجلة جامعة التنمية البشرية ، السليمانية* ،العدد ٣ ،المجلد ٣ ، (٢٠١٧): ص٢٤١.

(٣)د. غازي فيصل مهدي ، *نصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في الميزان*، (بغداد: موسوعة الثقافة القانونية (١) ، ط١)، ص ٣٣ .

(٤)د. عواطف علي خريسان والهام جياد عطية ، "التمكين القيادي للمرأة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١"، *بحث منشور في مجلة اداب مستنصرية* ،العدد (١٠٠) ، كانون الأول، (٢٠٢٢): ص ٢٤٣.

الحقوق السياسية للمرأة من حق المرأة في التصويت والترشيح وتقلد المناصب على قدم المساواة مع الرجل الا ان هذه المشاركة تبقى دون الطموح المنشود وهو ما يتطلب مزيد من الجهود من قبل الحكومات لتفعيل مبدأ التمكين وعلى مختلف المستويات والدفع بالمرأة الى مواقع القرار والمراكز المؤثرة في المجتمع وهذا لا يتحقق من خلال البرلمان فحسب وانما بتعاون المؤسسات القانونية والاجتماعية[١] .

د ـ **نظام المحاصصة والتوافقات السياسية :** يضاف الى ما تقدم ذكره طبيعة النظام الديمقراطي التوافقي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ والذي القى بظلاله هو ايضا على دور المرأة ومشاركتها في الحياة السياسية اذ اصبح من المحتم خضوع تلك المشاركة الى نظام المحاصصة الذي اتصفت به هذه الديمقراطية وجعلها خاضعة للتسويات السياسية مما انعكس سلبا على معيار الكفاءة وادى الى تراجع نسب تولي المرأة لمنصب وزارية في الحكومات المتتالية كون تشكيل تلك الحكومات يظل محكوما بالتوافقات السياسية دون ان يكون للمرأة اي دور في تلك الاجتماعات الجانبية لقادة الكتل السياسية وهم من الذكور وليس الاناث مما اضعف من حجم مشاركتها وحال دون وصولها الى مراكز صنع القرار[٢].

هـ ـ **النظرة غير الموضوعية للنساء المتصديات للعمل السياسي**[٣] :هي من العوامل التي دفعت المرأة الى ان تنأى عن التصدي للشؤون العامة فضعف اداء البرلمانيات فيما يخص قضايا المرأة وحقوقها السياسية ادى بطبيعة الامر الى التفريط في حقوق المرأة وقضاياها المصيرية حيث لم تتمكن السياسيات في العراق من تكوين كتلة نسوية برلمانية قادرة على المطالبة بحقوق تحسب للمرأة وتغيير الصورة النمطية تجاهها وتثبيت واقع جديد عنوانه تمكين المرأة وحصد مكاسب ونجاحات تحسب لكل نساء العراق على العكس فأن البعض منهن يتعاملن وفق معايير ذكورية مهيمنة وهذا يعود الى ضعف الوعي والخبرة السياسية وانعدام الشعور بالمصلحة العامة لدى اغلب النساء المتصديات للعمل السياسي مع قيام الرجل بتعزيز سلطته الابوية وترسيخ مفاهيم التبعية والهيمنة هذه العوامل لم تخلق مناخا لتناول حقوق المرأة بصورة موضوعية [٤] فوجود المرأة في العمل السياسي وتمثيلها البرلماني وحجم حضورها في مراكز صنع لا يعد موضوعا كميا فحسب وانما بحجم تأثيرها الفاعل ومدى

(١) تقرير اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، بعنوان تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة ، صندوق الامم المتحدة للسكان، مكتب العراق ، ص ٧٤

(٢)هدى محمد مثنى ، *المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣* ، (الأردن: مركز عمان للدراسات والحقوق ، ط١، ٢٠١٢)، ص٩٩ .

(٣)هادي مشعان ربيع ، *دراسات في الديموقراطية وحقوق الانسان*، (عمان، الاردن: دار الجنان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦)، ص٥٠ .

(٤)امنة محمد علي ، مصدر سابق ، ص ٢٢٦ .

قدرتها على القيام بدورها كصانعة قانون ومعالجة القضايا المصيرية للمرأة بما يحقق لهن واقع اكثر ايجابية في بلادهن[١].

II.ب. الفرع الثاني

المعوقات الاقتصادية

يساعد التمكين الاقتصادي للمرأة على تحررها اقتصاديا ويولد لديها الشعور بكيانها ويزيد من ثقتها بنفسها فالقاعدة تكمن في كون المرأة الممكنة اقتصاديا هي الاقدر على المشاركة في اتخاذ القرارات[٢] على الرغم من تنامي دور المرأة في النشاط الاقتصادي ومساهمتها باطراد في عملية الانتاج في السنوات الاخيرة الا ان التقرير الاول للامم المتحدة المتعلق بالتنمية بالبشرية في العالم العربي يشير الى ان معدلات المشاركة الاقتصادية للمرأة في الوطن العربي تظل الادنى عالميا وبالتالي يقود الى تأنيث الفقر[٣] نظرا لوجود جملة من المعوقات الاقتصادية التي تقف حائلا امام تمكين المرأة اقتصاديا وتؤثر سلبا على انخراطها في سوق العمل ويمكن اجمال اهم المعوقات الاقتصادية التي تحول دون تمكين المرأة بما يلي:

١. التقاليد والقيم التي تحد من من دور النساء في الحياة الاقتصادية وتشغيلهن خارج المنزل ولاسيما القطاع الخاص وهيمنة التسلط الذكوري على مؤسسات الدولة والاقتصاد وسوق العمل واحتكار الرجال للمناصب العليا يعد من العوائق الكبيرة امام تمكين المرأة لتكون عنصرا مؤثرا في صنع القرار.
٢. ان العمل المناسب للمرأة وفقا لتصورات الاسرة العراقية يتمثل في الوظيفة الحكومية وان كانت اجورها اقل من اجور القطاع الخاص[٤].
٣. زيادة اعداد الاناث العاملات بوظائف هامشية وغير نظامية والتي تعد طريق وسط بين القطاع الخاص والوظائف الرسمية والذي ساهم في اضعاف وضعهن الاقتصادي.
٤. ارتفاع نسبة الامية وانخفاض نسبة التحاق الاناث بالتعليم وفقر الاسر والثقافة التقليدية لعبت دورها في التأثير على الحياة المهنية للمرأة .
٥. قلة وعي المرأة بحقوقها وعدم مطالبتها بتلك الحقوق اضافة الى المناخ العام غير الواعي لم يشجع على تبني القضايا الخاصة بالمرأة وحقوقها ودورها في التنمية كشريك ومستفيد .

---

(١)ابتسام سامي حميد ،*الدور البرلماني للمرأة*، (القاهرة ، مصر: العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥)، ص٣٧.
(٢) د. صابر بلول ، مصدر سابق ، ص ٢٦٦ .
(٣) وصال نجيب العزاوي ،*المرأة العربية والتغيير السياسي* ، (عمان ، الاردن: دار المنهل للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢)، ص١٢.
(٤)مفيد ذنون يونس الملا و زهراء خليل علي ، "قيود تمكين المرأة في محافظة نينوى ، دراسة استطلاعية"، *بحث منشور في مجلة تنمية الرافدين ،جامعة الموصل* ، العدد ١٤٠ ، المجلد ٤٢ ، (٢٠٢٣): ص٢٥٨.

٦. القوالب النمطية والثقافة التمييزية السائدة في سوق العمل والتي وضعت النساء في مواقع دونية ضمن سوق العمل مما تسببت في اعاقة المرأة عن العمل فالتمكين الاقتصادي للمرأة لا يتحقق الا بإزالة الفوارق بين الجنسين[١] .

٧. الصراعات السياسية والقوانين والتشريعات العراقية تعد من التحديات التي حالت دون تمكين المرأة في النشاط الاقتصادي حيث شكلت بعض المواد القانونية والتقاليد والقيم السائدة من الحواجز التي اعترضت طريق المرأة واضعفت مشاركتها في النشاط الاقتصادي في الدولة مثل التفاوت في صنع القرار ، التقسيم التقليدي للعمل ،عدم الاستقرار الامني قلة الفرص التعليمية ،تراجع القطاع الخاص عدم قدرة الفئات المهمشة على الوصول الى موارد الاقتصادية ،فضلا عن ان القوانين العراقية لم تحقق حالة من تكافؤ الفرص لكلا الجنسين[٢] .

٨. من معوقات التمكين الاقتصادي قلة الدعم المالي ونقص التمويل حيث تعاني المرأة في العراق من الصعوبات في الحصول على التمويل اللازم لتأسيس و توسيع مشروعها مما يعيق عليها الاستفادة من فرص العمل الخاص والتوظيف الذاتي لإمكانياتها علاوة على قلة فرص التدريب وتنمية المهارات اللازمة لتأهيلها لوظيفة ملائمة مما يتسبب في قلة الفرص الوظيفية المتاحة للمرأة ويمثل من العوائق التي التي تواجه المرأة في في العثور على فرصة عمل مناسبة والمشاركة في تحقيق التنمية[٣] .

٩. قلة المؤسسات والمنظمات النسائية الناشطة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة والمناهضة لتهميش دورها ولاسيما مشكلة التبعية الاقتصادية حيث غالبا ما تكتفي الدولة باللجان النسائية والتي تستخدمها لتمرير سياساتها وكسب العنصر النسوي لتسويق برامجها فضلا عن ان المرأة المتصدية للعمل السياسي في الحكومة غالبا لا تتبوأ مناصب تتعلق بميزانية الدولة او الامور المالية ولا تكون عونا في حل المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها المرأة[٤] .

---

(١)د. لطيف كامل كليوي و زينب علي مظلوم ، "التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق"، *بحث منشور في مجلة مداد الآداب ، كلية الآداب الجامعة العراقية* ،العدد الخاص بالمؤتمرات،(٢٠١٩-٢٠٢٠): ص٣٣٢ .

(٢)برنامج الامم المتحدة ، التمكين الاقتصادي للمرأة (دمج المرأة في الاقتصاد العراقي)،٢٠١١ ، ص٧.

(٣)احمد جاسم رميض ، "معوقات مشاركة المرأة المعيلة في تنمية المجتمع العراقي وتحسين جودة الحياة"، *بحث منشور في مجلة نسق مجلة تصدر عن الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية* ، المجلد (٣٩) العدد (١) أيلول، (٢٠٢٣): ص ٨٥٣.

(٤)عمار جعفر مهدي ، "مساهمة المرأة في عملية صنع القرار"، *بحث منشور في مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* ، العدد (٤٧) ،ص١٥٠.

II.ج. الفرع الثالث

المعوقات الاجتماعية

تلعب الاعراف والقيم الاجتماعية والموروثات الثقافية دورا مهما في تحقيق مبدأ تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في مراكز صنع القرار او العكس وهذا العامل مختلف من دول والى اخرى ومن وقت لأخر فاذا سيطرت على المجتمع اعراف وقيم تتبنى التمييز بين الرجل والمرأة وترى ان دور المرأة في المجتمع ينحصر بتربية الاولاد والعمل في المنزل[١] وان مساهمة المرأة في الحياة العامة ومراكز صنع القرار يشكل بيئة غير امنة لها وهو يدخل ضمن اختصاص الرجال حصرا فهذا الموروث او العرف سيشكل عائقا امام مشاركة المرأة ويحول دون تقدمها الى مناصب عليا ولاسيما ضمن نطاق الوظيفة العامة [٢].

ان انغراس العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية القائمة على الطبيعة الابوية اذ ينظر للمرأة انها تابعة للرجل زوجا كان ام اب ام اخ على مما يولد الشعور لديه بكونه المسؤول عن المرأة علاوة على والتنشئة الاجتماعية للأسرة والموروث الثقافي المبني على اساس التقسيم النمطي للأدوار بين الجنسين وغياب الثقافة الديمقراطية داخل الاسرة والمجتمع كل ذلك يتسبب في محدودية دور المرأة في الحياة العامة وتحجيم مشاركتها فتمكين المرأة لا يتحقق بالنص فقط فحتى لو نصت عليه الدساتير والمواثيق الدولية لابد من التطبيق الواقعي واقتناع المجتمعات بضرورة مشاركة المرأة في صنع القرار وعدم وضعها في مكانة اقل من الرجل[٣] .

ويمكن تلخيص ابرز المحددات الاجتماعية بما يلي:

١. عدم قناعة الرجل بفكرة قيادة المرأة له واستهانته بقدرة المرأة على متطلبات العمل من اجراء التفاوض او اتخاذ القرار وإيجاد الحلول .
٢. انتشار الافكار والقيم البالية التي تقف ضد حقوق المرأة وعدم تقبل المجتمع لقيادة المرأة.
٣. ذكورية المجتمع تشكل عائقا امام تمكين المرأة وضعف في تقدير جهودها .
٤. التحفظات التقليدية على فكرة سفر المرأة او بقائها لوقت متأخر في عملها.

---

(١) اثمار شاكر مجيد الشطري وحسين خليل ابراهيم ، "تمكين المرأة العراقية في التنمية البشرية بين الواقع والطموح"، *بحث منشور في مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين* ، العدد ٧١ ، (٢٠٢٢): ص ٢٣٧.
(٢)د. محمد اليعكوبي ، "المرأة المغربية بين حق التصويت وحق الترشيح"، *المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية* ، العدد ٣٨ ، (٢٠٠٢): ص ٣٨.
(٣)داليا روئيل دواود ، "تمكين المرأة في المؤسسات العسكرية والأمنية"، *بحث منشور في مجلة قضايا سياسية* ، العدد ٧١ ، (٢٠٢٢): ص ٢٩٩ .

٥. التقسيم التقليدي للأدوار بين الرجل والمرأة في الشؤون الاجتماعية والاسرية وتولي المرأة للعبء الاكبر من الواجبات الاسرية [١].

من جانب اخر فان الاحداث السياسية التي حصلت في العراق بعد ٢٠٠٣ خلفت الكثير من المظاهر الاجتماعية والتي شكلت مساسا بحقوق المرأة مثل الارهاب والحروب والازمات وغياب البيئة القانونية المدافعة عن المرأة وحقوقها شكلت اضافة الى المعوقات الاجتماعية واثرت بصورة مباشرة على المجتمع والاسرة وعلى المرأة بشكل خاص فالمعوقات الاجتماعية والثقافية وتدني المستوى التعليمي للمرأة جميع هذه المحددات ادت الى تقليص نطاق الفرص المتاحة للمرأة وضعفت من امكانيتها على المنافسة في ميدان العمل الرسمي والحصول على فرصة عمل تلبي احتياجاتها وتأمن لها الحياة الكريمة اللائقة[٢]علاوة على ذلك فالمجتمع العراقي يمتاز بموروثات ثقافية واجتماعية تقليدية ونظرة ضيقة يحكمها اغلب الاحيان العيب والحرام حددت ادوار المرأة ووظيفتها في المجتمع وجعلتها بعيدة عن التمكين الاداري والاجتماعي وحجمت دورها في المشاركة في عملية التنمية وبناء المجتمع مثال ذلك تولي المرأة مناصب سلطوية وانخراط المرأة في الوظيفة العسكرية كالجيش والشرطة او سلك القضاء او الفنون بجميع انواعها وغيرها من المهن بحجج مختلفة وهذه الموروثات الخاطئة بحاجة الى تصحيح من خلال اتاحة فرصة اكبر للمرأة وزيادة قدرتها على الاختيار وازالة المعتقدات والافكار التي تكرس التمييز ضد المرأة وتحجم دورها [٣].

صفوة القول ان شخصية المرأة ومكانتها في المجتمع تتأثر بالعادات والتقاليد بوصفها من العوامل الاجتماعية الاساسية التي تنتقل جيل بعد جيل وتستقر وتصل الى مرحلة الاعتراف بها وبعض هذه الاعراف تصبح بمثابة قانون اجتماعي وتأثر بشكل مباشر على كل فئات المجتمع لاسيما المرأة التي لازالت تعاني من بعض التقاليد والعادات التي يستند بعضها الى تفسير خاطئ للنصوص القرآنية او الاحاديث الشريفة فتخلق حواجز تقييد حركة المرأة وتحد من تمكينها فالمرأة في العراق لا تتمتع غالبا بذات الحقوق التي يتمتع بها الرجال داخل مجتمعنا الذكوري وتحد من فرصها المهنية وقدرتها على اتخاذ القرارات وكل ذلك راجع الى تجذر سياسة الامساواة في البيئة العراقية وكل ذلك يشكل معوق اجتماعي يحول دون تمكين المرأة والنهوض بواقعها [٤].

---

(١) د. قصي عبد الخالق فاضل و سناء حسين خلف، "معوقات تمكين المرأة في قيادة الاعمال الإدارية"، *بحث منشور في مجلة افاق العلوم، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر*، العدد ١٣، المجلد٢٠، (٢٠١٨): ص١٥٠.

(٢)د. منى جلال عواد ، "افاق تمكين المرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، *بحث منشور في مجلة دراسات دولية*، العدد ٨٤ ، (٢٠٢١): ص ٣٦.

(٣) د. احمد حسن عبد الله ونوره جبار مذبوب ، "معوقات تمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة نظرية تحليلية"، *بحث منشور في مجلة نسق* ، العدد ٩ ، مجلد ٣٥ ، (٢٠٢٢): ص ٤٢٨.

(٤) منتهى عبد الحسن عبد الله ،*الاعلان والمرأة* ، (العربي للنشر والتوزيع: ط١ ، ٢٠١٦)، ص ١٧.

III. المطلب الثالث

اليات ووسائل تحقيق مبدأ تمكين المرأة

ادى الحراك الدولي الذي شهده العالم على مدى العقود الاخيرة نحو الاهتمام بقضايا المرأة والقضاء على كافة اشكال التمييز ضدها او تهميش دورها الى ظهور مفاهيم جديدة على المنطقة العربية من اهمها تمكين المرأة والتنمية البشرية ودفع باتجاه زيادة التركيز على قضايا المرأة وجعلها من اولويات التنمية بيد ان النيات النبيلة للأمم المتحدة وحدها غير كافية للقضاء على التمييز ضد المرأة بل ينبغي ان يرافق ذلك الجهد الدولي جهد من نوع اخر تقوم به الدول المعنية من خلال اتخاذ كافة التدابير اللازمة لأحداث تغيير جذري في الانماط الاجتماعية والثقافية المؤسسة للتميز ضد المرأة الامر الذي تبلور عنه ظهور برامج واستراتيجيات تهدف الى تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها ودمجها في التنمية المستدامة[١] .

ولم يكن العراق بمعزل عن التوجه العالمي نحو قضايا تمكين المرأة اذ لعبت الارادة السياسية دورا فاعلا في محاولة لدعم قضايا المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع من خلال تبني سياسات وبرامج تسعى لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة من التمتع بحقوقها الاساسية والنهوض بأحوالها ودعم قدراتها على مواجهة المعوقات التي تعرقل مشاركتها في التنمية وتعزيزا للاستراتيجية الدولية للنهوض بالمرأة التي رسمتها اتفاقية سيداو (اتفاقية القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة) وترتكز استراتيجية العراق الوطنية لتمكين المرأة على عدد من المرتكزات المكملة لبعضها البعض والتي تهدف الى تمكين المرأة وتعزيز دورها في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهو ما سنتناوله من خلال الفروع التالية[٢] :

III.أ. الفرع الاول

اليات التمكين السياسي للمرأة في العراق

تمنح الدول ذات الانظمة الديمقراطية المواطنين كافة رجالا ونساء الحق في المشاركة ادارة ادارة الشؤون العمة والذي بموجبه يمتلك المواطن المساهمة في الحكم وحكم نفسه بنفسه من خلال منحه الحق في الانتخاب والتصويت او الترشيح للمناصب العامة وهو

(١) د. رويدا المعايطة واخرون، *النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي* ، (مصر ، القاهرة: منظمة المرأة العربية ، ٢٠١٠)، ص ٢٧٦ .

(٢)الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (٢٠٢٣ ـ٢٠٣٠)، الامانة العامة لمجلس الوزراء ، دائرة تمكين المرأة ،ص١٥.

ما يطلق عليه الحقوق السياسية[١] فالمرأة بوصفها مواطن ينهض لها المشاركة في ادارة الشؤون العامة في بلدها وتحقيق التمكين السياسي للمرأة اصبح امر لا غى عنه هذا ويتطلب تحقيق التمكين السياسي للمرأة في العراق ما يلي :

١. تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات من خلال خلق بيئة تشريعية ساندة لمشاركة المرأة في الحياة العامة من خلال تشريع وتعديل القوانين ومراجعتها بما يكفل تلبيتها لكافة متطلبات تعزيز مشاركة المرأة في العملية الانتخابية وتنفيذ خطة خاصة تهدف الى تعزيز الاطر المؤسساتية وبما يسمح بتعزيز المشاركة النسوية في الانتخابات من جهة وتوفير الحماية القانونية للنساء المشاركات في الانتخابات سواء كناخبات او مرشحات وخلق الوعي السياسي لدى النساء الذي من خلاله يزيد معرفة المواطنات بحقوقهن وواجباتهن تجاه ما يجري حولهن من قضايا واحداث فكلما زاد الوعي السياسي لدى المرأة زادت ثقتها بقدرتها على المشاركة السياسية [٢].
٢. ادماج المرأة العراقية في الاحزاب السياسية من خلال اعتماد الاطار القانوني والمؤسساتي الداعم لمشاركة المرأة في صنع السياسة العامة واخذ القرارات ضمن البنية الداخلية للأحزاب من خلال تعديل قانون الاحزاب السياسية واشتراط ادماج المرأة في المراكز العليا ضمن الهيكلية الداخلية للأحزاب والتنظيمات السياسية والعمل على بناء ملاكات نسوية قادرة على الانخراط في العمل السياسي من خلال تأسيس مكاتب نسوية للأحزاب والتنظيمات السياسية ودعم المبادرات الرامية الى اعداد المرأة لتولي المناصب السياسية المتقدمة وخلق الايمان لدى المرأة بذاتها وقدرتها على احداث التغيير ونضالها من اجل تحقيق حضورها المؤثر[٣].
٣. اخذ التدابير التي تزيد من فرص تولي المرأة للمناصب السياسية والادارية والمشاركة في صنع القرار في مؤسسات الدولة من خلال تشجيع ودعم تولي المرأة للمناصب السياسية والحقائب الوزارية للسلطة التنفيذية والتشريعية مثل تولي منصب نائب رئيس الوزراء او منصب نائب رئيس مجلس النواب او زيادة عدد النساء الاعضاء في مجالس الهيئات المستقل وتعزيز ودعم فرصة المرأة في العمل ضمن السلطة القضائية من خلال العمل

(١)شميم مزهر راضي و عادل حنين عبدالله ،"الحقوق السياسية وضماناتها في ظل دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ (دراسة تحليلية)"، *مجلة العلوم القانونية ،كلية القانون ، جامعة بغداد* ،المجلد ٣٧ ، العدد الاول، (٢٠٢٢): ص ٣٧٨.

(٢) د. سارة نصر ، *المرأة والتمكين السياسي والامن السيبراني والترقي للمناصب العليا* ، (مصر: العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٣)، ص٣٢.

(٣)د. مالك عبد الحسين احمد ، "تمكين المرأة في مجالات التنمية"، *بحث منشور في مجلة الاقتصادي الخليجي ، جامعة البصرة* ،العدد ٢٣، (٢٠١٢): ص١٢٥.

على تشجيع الانخراط في العمل القضائي وزيادة مقاعد النساء المقبولات في المعاهد القضائية[١] .

٤. دعم وتعزيز مشاركة المرأة في السلطة التشريعية وهذا يتطلب حث السلطة التشريعية على توسعة فرص تولي البرلمانيات لقيادة اللجان البرلمانية وتفعيل دورهن في رسم السياسات والتصدي للقرارات ومنحهن منصب نائب رئيس مجلس النواب ودفع البرلمانيات باتجاه تأسيس كتلة نسائية فاعلة داخل مجلس النواب بهدف توحيد الجهود لدعم قضايا المرأة ومناصرتها وتبني برامج خاصة بتنمية وتطوير المهارات والخبرات التي يطلبها العمل السياسي والبرلماني لعضوات مجلس النواب[٢] .

III.ب. الفرع الثاني

اليات التمكين الوظيفي للمرأة في العراق

ان تمكين المرأة اداريا ووظيفيا في العراق يستلزم تطبيق مجموعة من التدابير الضرورية لتحقيق ما يسمى بعدالة التمكين الوظيفي حيث يعرف الاخير بأنه مصطلح اداري يراد به " مقدار المساواة والتكافؤ في الفرص الوظيفية التي تمنح للعاملين بشكل متوازن في بيئة العمل دون تمييز بين الذكور والاناث ويقاس من خلال العدالة في التفويض والعدالة في التدريب والعدالة في التقييم واخيرا العدالة في المشاركة "[٣] وهو ما يستلزم تحقيق ما يلي:

١. العمل على الزام المستويات الادارية العليا في المؤسسات الحكومية بتحقيق العدالة الوظيفية والمساواة في في الفرص بين الجنسين دون تمييز او اقصاء وتبني سياسات داعمة لتمكين المرأة وظيفيا من خلال العدالة في التفويض والتدريب والتقييم والمشاركة في اللجان والمفاوضات والمناقشات بما يسهم في منحهن المهارات الادارية القيادية .
٢. تحسين بيئة العمل من خلال تبني سياسة داعمة لتحقيق العدالة الوظيفية وتمكين المرأة من قبل اصحاب القرار الاداري والسياسي في مؤسسات الدولة والقطاع العام .
٣. ضمان المساواة بين الجنسين في اجراءات تسمية كبار المدراء واصحاب القرار ضمن المؤسسات المختلفة دون الاقتصار على جنس بعينه اذ ان الغالبية من شاغلي المناصب العامة هم من الرجال وعليه ينبغي ان تلتزم الادارة العليا بالعنصر الاهم للنهوض بالمرأة

(١)المصدر السابق ، ص ٢٣ .
(٢)الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية ، مصدر سابق ص ٢٠.
(٣)د. عاكف لطفي الخصاونة ، "اثر عدم تطبيق عدالة التمكين الوظيفي في المؤسسات الحكومية الاردنية على اداء المرأة العاملة "، *بحث منشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد*، (٢٠١٧): العدد (١٠٠) المجلد ٢٣، ص ٢٣٣.

وتحقيق المساواة بين الجنسين من خلال القيادة المؤسساتية وايلاء اهتمام خاص لضمان التوازن بين الجنسين في قيادة المؤسسات الوطنية[١] .

٤. اقرار قانون وزارة المرأة ضمن الحقائب الوزارية وعدم الاكتفاء بدائرة لتمكين المرأة لكي تتمكن من معالجة قضايا المرأة والنهوض بها من جميع الجوانب مع ضرورة منح الوزارة الصلاحيات والتخصيصات المالية اللازمة لتنفيذ ومتابعة الاستراتيجيات والاليات الوطنية لتحقيق المساواة بين الجنسين في الوظائف الحكومية وهذه الأخيرة لا يقصد بها الوظائف الادارية فحسب وانما تشمل الوظائف السياسية العليا مثل رئاسة اجهزة امنية او رئاسة مجالس تشريعية[٢].

III.ج. الفرع الثالث

اليات التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق

يعد التمكين الاقتصادي للمرأة في العراق من الاهداف الاساسية التي تسعى اليها السياسة العامة لتمكين المرأة ويمثل حقا انسانيا اقرته جميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية لحقوق الانسان ولتحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة يتطلب جملة من التدابير وابرزها ما يلي :

١. العمل على تعزيز المشاركة الاقتصادية للمرأة من خلال دعم وتوسيع فرص العمل الملائم للمرأة ضمن القطاعين العام والخاص من خلال وضع اجراءات ترمي الى زيادة استخدام المرأة في القطاع العام والمختلط من جهة والزام القطاع الخاص بتشغيل النساء ضمن بيئة عمل ملائمة وتفعيل القوانين التي تكفل حماية المرأة العاملة وضمان حقوقها بشكل مساوى للرجل[٣] .

٢. ادماج المساواة بين الجنسين ضمن البرامج والسياسات الاقتصادية من خلال اعتماد موازنة تراعي تكافؤ الفرص وتستهدف الحد من ظاهرة تأنيث الفقر والبطالة ومن خلال تبني سياسة تمكينيه للمرأة في برامج التمويل والقروض وخطط التنمية المستدامة التي تنطلق من قاعدة توظيف كافة الموارد البشرية دون تمييز بين الرجال والنساء كونهن يمثلن نصف الطاقة الانتاجية اللازمة لبلوغ التنمية وان كان الاصل السماح للمرأة بالعمل على قدم المساواة مع الرجل وفي كافة الميادين الا انه لابد من الاخذ بنظر الاعتبار طبيعة المرأة الخاصة والتي تتباين مع طبيعة الرجل مما يستلزم توفير العمل اللائق لها وعدم تكليفها او

(١)دليل للمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ،مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لمنظمة الامن والتعاون في اوربا ، وارسو ،٢٠١٢ ،ص ٥٦.

(٢)د. شروش حسن عمر ود. خاموش عمر عبد الله ، "الحق في المساواة وموقف القضاء الدستوري منها"، *بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ـ جامعة بغداد* ،العدد ٢ ، المجلد ٣٢ ، (٢٠١٧): ص١٠٢.

(٣)الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (٢٠٢٣ ـ٢٠٣٠)، مصدر سابق ، ص ٣٣.

توظيفها في الاعمال الضارة والخطرة التي لا تتفق مع الطبيعة الخاصة للمرأة مثل الحفر استخراج النفط وتكريره وغيرها ولايعد منه المرأة من مزاولة تلك الاعمال من قبيل التمييز ضدها وانما الهدف منه حماية المرأة وحفظ كرامتها [١].

٣. اعتماد اليات تراعي شمول المرأة بالخدمات المصرفية وتهيأ تسهيلات بنكية وتسهيل معرفتها بالخدمات المالية الموجهة اليها بما في ذلك تبسيط اجراءات الائتمان ومنحهن القروض لأنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة للحصول على الدخل والتحول من نساء عاطلات الى عاملات يدرن مشاريعهن الخاصة[٢] .

٤. العمل على تدريب المرأة وتأهيلها للعمل الاقتصادي من خلال ايجاد برامج تدريبية في مختلف القطاعات لتعزيز مهارتها وقدراتها المهنية واتاحة الفرصة لها للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للنفاذ للاقتصاد وتعزيز قدراتها التنافسية[٣] .

III.ح. الفرع الرابع

اليات التمكين الاجتماعي للمرأة في العراق

يهدف التمكين الاجتماعي للمرأة الى تعزيز دورها داخل الاسرة وبناء مكانتها وفق اسس سليمة كما يرمي الى دعم مشاركتها خارج الاسرة في المجتمع والدولة وهذا يتطلب مجموعة من الاليات والتدابير التي يمكن اجمالها بما يلي[٤] :

١. العمل على نشر الوعي الديني بمكانة المرأة واهمية بناء الاسرة وفق اسس سليمة من خلال حث الاوقاف الدينية على تبني برامج دينية ارشادية تتناول التركيز على مكانة المرأة في الاسلام والتأكيد على حقوقها تسليط الضوء على عناصر الزواج الناجح والتحذير من مخاطر التفكك والاضطهاد والعنف الاسري

٢. دعم سياسات وانشطة منظمات المجتمع المدني الرامية الى نشر ثقافة الاهتمام بالمرأة وحماية حقوقها ومكانتها الاجتماعية وانشاء منظمات نسائية توعية النساء بما لهن وما عليهن وتدريب النساء على مهارات تساعدهن بالحصول على عمل وتنشيط حقوق المرأة اجتماعيا .

---

(١)دموع حاتم محمود وصبا نعمان رشيد ، "قواعد التنمية المستدامة لحماية المرأة العاملة في قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ "، *مجلة العلوم القانونية ،كلية القانون ،جامعة بغداد* ،المجلد ٣٧ ،الجزء٢ ،عدد خاص ،شباط ، (٢٠٢٣): ص ٥٢٧.

(٢)د. اقبال هاشم مطر ، "التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية ودورها في تحقيق اهداف التنمية المستدامة"، *بحث منشور في مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت*، العدد ٤٦، المجلد ١٥، ص ٢٢٤.

(٣)تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة ،العراق ، وزارة التخطيط ، اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ص٩٤.

(٤)د. علياء عبد الرضا عباس ، "التغيير الاجتماعي للمرأة العاملة في المجتمع العراقي"، *بحث منشور في مجلة نسق ، الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية* ، العدد ٣ ، (٢٠٢٤): مجلد ٤١، ص٢٨٢.

٣. العمل على مواجهة ظاهرة زواج القاصرات من خلال معالجة العوامل الاساسية التي تسمح بزواج القاصر واخذ التدابير التشريعية للحد من هذه الظاهرة بتشديد العقوبة على الزواج خارج المحكمة من خلال تعديل قانون الاحوال الشخصية او النص على ذلك في مشروع قانون العنف الاسري بالتنسيق مع مجلس القضاء الأعلى.
٤. تفعيل دور الاعلام في اعداد البرامج التي تعمل على تغيير الموروثات الثقافية التي تحد من دور المرأة ومكانتها وتغيير الصورة النمطية السلبية عن وظيفتها الاجتماعية وانتاج مواد اعلامية تسلط الضوء على القيادات النسائية وحجم النجاحات والانجازات المتحققة وفصص نجاحهن لزيادة الوعي بحقوق المرأة[١].
٥. وضع سياسة تعليمية فاعلة لمعالجة عدم تكافؤ الفرص التعليمية وادماج المساواة بين الجنسين في كافة البرامج والقرارات الخاصة بالتعليم والحد من التمييز وعدم المساواة في المناهج الدراسية وخلق الوعي لدى الفتيات للالتحاق بالمدارس الابتدائية والاستمرار بالتعليم الى اعلى مستوياتهم والقضاء على ظاهرة التسرب من المدارس وتوفير الفرص والحوافز لهن لإكمال دراستهن في جميع المستويات الاكاديمية[٢] .

الخاتمة

أولاً: الاستنتاجات

في ختام هذا البحث تم وضع اليد على جملة من الاستنتاجات كما تم التوصل الى بعض من التوصيات التي سنتناولها على النحو الاتي :

١. يراد بتمكين المرأة تقوية النساء وتعزيز مشاركتهن في الحياة العامة ومساعدتهن على التعليم والتأهيل بما يعزز من ثقتها بنفسها نحو المشاركة في اتخاذ القرار على مستوى حياتها ومجتمعها .
٢. يتطلب تحقيق التمكين انشاء اليات ورسم سياسات وتبني برامج تمكينية تهدف الى القضاء على كافة اشكال التمييز ضد المرأة وتعزز من تكافؤ الفرص بين الجنسين بما يحقق لها مشاركة متكافئة مع الرجل وتمثيل منصف في جميع جوانب الحياة .

(١) د. هدى هادي محمود ، "توظيف وسائل الاعلام الحديثة في دعم تمكين المرأة في العراق"، *مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية* ، العدد ٤٣ ، المجلد ١١، (٢٠٢٢): ص٦٤٤.
(٢)د. لطيف هاشم كزاز وستار ترف رزاق ، "دور المرأة في الخدمات الاجتماعية دراسة تطبيقية من مدينة الكوت"، *بحث منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية* ،العدد ٢٢ ، (٢٠١٦): ص ١٥٨.

٣. تبين من خلال البحث وجود ضعف في واقع تمكين المرأة فعلى الرغم من كون الدستور العراقي قد تبنى مبدأ المساواة وكفل للمرأة حقوقا مماثلة للرجل الا ان تحليل الواقع يشير الى وجود جملة من المعوقات وضعفا في حجم تولي المرأة للدوار القيادية في المجتمع.
٤. ثمة العديد من الحواجز و التحديات التي وقفت عائقا امام مشاركة المرأة وحضورها وحجمت العديد من القيادات النسوية عن ممارسة دورها في معالجة قضايا المرأة وهمومها وجعلت حضور المرأة في اغلب الاحيان شكليا وغير فاعل .
٥. رغم وجود النصوص القانونية المكرسة للمساواة بين الجنسين واتاحة الفرص امام المرأة للمشاركة والحضور الفاعل الا ان هذه النصوص لا تعني بالضرورة صحة التطبيق ومن ناحية ان الواقع الفعلي للمرأة وانها تنال مشاركة عادلة ومنصفة في مختلف جوانب الحياة وبما يتلاءم مع حجم وجودها السكاني في المجتمع .
٦. وجود صور وابعاد مختلفة لعملية تمكين المرأة وتفعيل دورها منها ذا بعد سياسي يقاس بنسبة المقاعد التي تشغلها المرأة وحضورها المؤثر في العملية السياسية ومنها ما هو ذا بعد اقتصادي يقاس بحجم الوحدات الاقتصادية التي تديرها المرأة ونسبة حضورها في سوق العمل واستقلالها الاقتصادي ومنها ما يكون له بعد اجتماعي يقاس بحجم الادوار التي تلعبها المرأة في محيطها الاجتماعي ومدى التصدي للأفكار والمعتقدات المعادية لدور المرأة الاجتماعي .
٧. وجود عدد من المعوقات التي تحول دون المشاركة السياسية للمرأة وتضعف تأثيرها في مجمل العملية السياسية وانخفاض حجم التمثيل النسوي للمرأة في مواقع صنع القرار ضمن مفاصل الدولة والمناصب المتقدمة في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية وتوجيه البوصلة السياسية نحو معالجة مشاكل المرأة وقضاياها .
٨. يعاني واقع تمكين المرأة الاقتصادي في العراق من عقبات جوهرية تقف حائلا امام مشاركة المرأة في سوق العمل وتربط الفقر بالمرأة ولا تخلق فرص متكافئة بين الجنسين في الحصول على الموارد والفرص فعلى الرغم من تنامي دور المرأة في النشاط الاقتصادي ومساهمتها باطراد في عملية الانتاج في السنوات الاخيرة الا ان هناك جملة من المعوقات الاقتصادية التي تقف حائلا امام تمكين المرأة اقتصاديا وتؤثر سلبا على انخراطها في سوق العمل .
٩. ان انغراس العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية القائمة على الطبيعة الابوية اذ ينظر للمرأة انها تابعة للرجل زوجا كان ام اب ام اخ على مما يولد الشعور لديه بكونه المسؤول عن المرأة علاوة على والتنشئة الاجتماعية للأسرة والموروث الثقافي المبني على اساس التقسيم النمطي للأدوار بين الجنسين وغياب الثقافة الديمقراطية داخل الاسرة والمجتمع كل ذلك يتسبب في محدودية دور المرأة اجتماعيا.

١٠. لم يكن العراق بمعزل عن التوجه العالمي نحو قضايا تمكين المرأة اذ لعبت الارادة السياسية دورا فاعلا في محاولة لدعم قضايا المرأة وتعزيز مشاركتها في المجتمع من خلال تبني سياسات وبرامج تسعى لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة وتمكين المرأة من التمتع بحقوقها الاساسية والنهوض بأحوالها في جميع الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ثانياً: التوصيات

١. يتطلب تحقيق مبدأ تمكين المرأة ان تتبنى الحكومات برامج واستراتيجيات هادفة نحو تفعيل دور المرأة والنهوض بها وفق ما تنص عليه التشريعات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تعنى بالاهتمام بالمرأة وترقيه دورها وتقليص الفجوة بين الجنسين في الميادين كافة .

٢. تبني نظام الكوتا النسوية وتفعيل نظام الحصة النسوية بوصفه المدخل نحو تمكين المرأة وتفعيل وجودها في جميع السلطات والمفاصل الرئيسية في الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية من خلال تخصيص نسبة معينة من المناصب المتقدمة والدرجات الخاصة للنساء وعدم احتكار مراكز صنع القرار من فئة الرجال وانما اعتماد معايير الكفاءة والجدارة اعمالا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص المكفول دستوريا .

٣. تغيير الفكر السائد في المجتمع تجاه حضور المرأة وتواجدها في المناصب المؤثرة في الحياة العامة ونر الوعي الثقافي والسياسي بأهمية الدور الذي ينبغي ان تلعبه المرأة من خلال ادراج تلك المفاهيم في المناهج الدراسية وبث الوعي المجتمعي واقامة الورش والندوات الرامية الى توعية النساء بحقوقهن والية المطالبة بتلك الحقوق واحداث نقلة نوعية في الافكار والمعتقدات المكرسة للتفرقة على اساس الجنس .

٤. خلق بيئة تشريعية داعمة للتمكين من خلال تشريع وتعديل القوانين والانظمة التي تتضمن احكاما تمييزية ضد المرأة وسن قوانين وانظمة تعطي للمرأة مكانتها في كافة المجالات وتكرس تكافؤ الفرص بين الجنسين في جميع الميادين مع النص على عقوبات صارمة تجاه من يحاول الانتقاص من عمل المرأة ودورها في ميدان العمل او يعتمد سياسات تمييزية ضد النساء في كافة مفاصل الدولة فالقاعدة القانونية كفيلة بأن تضمن للمرأة تمكينا حقيقيا و تفتح لها ابواب المشاركة الحقيقية .

٥. تشجيع البحوث والدراسات في حقل تمكين المرأة من اجل الوقوف على كافة المعوقات التي تحول بين المرأة العراقية وتحد من عملية التمكين بغية رسم السياسات الناجعة ضمن برنامج عمل الحكومات والسياسات العامة للدولة والافادة مما تتوصل اليه تلك الدراسات من نتائج ومعالجات لقضايا المرأة .

٦. حث وسائل الاعلام على اختلاف انواعها نحو تسليط الضوء باتجاه مكانة المرأة وابراز قدراتها وامكانياتها وتسليط الضوء على النماذج النسوية الناجحة والرائدة في مختلف الاختصاصات والميادين وحظر التمثيل غير اللائق للمرأة اعلاميا من خلال منع المواد

الاعلامية التي تحط من قدر المرأة او تشيع النظرة النمطية والتمييزية ضدها والعمل على نشر الوعي القانوني حول حقوق المرأة القوانين والتصدي الاعلامي للقوانين او الممارسات التي تشكل تمييزا ضدها وانتهاكا لحقوقها بغية توجيه بوصلة الراي العام نحو نصرة المرأة ودعم مكانتها .

٧. اعادة تفعيل وزارة المرأة كحقيبة وزارية تمتلك كافة الصلاحيات المالية والادارية وتعنى بشؤون المرأة وتمكينها وعدم الاكتفاء بجود دوائر ومؤسسات تهتم بقضايا المرأة لان ذلك الامر دفع نحو تشظي الجهود والاعمال التي تتولاها جهات متعددة وبالتالي اصبح لابد من ايجاد جهة مركزية على مستوى وزارة تتولى الاهتمام بشؤون المرأة وصياغة البرامج والسياسات التمكينية ومعالجة جميع الاشكالات التي تشكل تمييزا ضد المرأة وتوفر قاعدة بيانات حول كافة مجالات تمكين المرأة .

٨. دعم منظمات المجتمع المدني الخاصة بشؤون المرأة وتعزيز الشراكة مع المنظمات الحقوقية والقانونية الحكومية والاهلية في مجال تمكين المرأة وتوفير الدعم المالي لتلك المؤسسات للاستفادة من البيانات والمعلومات والمشروعات بغية الارتقاء بأحوال المرأة وتمكينها قانونيا .

المصادر

- القران الكريم

اولا : الكتب

١. ابتسام سامي حميد، *الدور البرلماني للمرأة* ، القاهرة، مصر: العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠١٥.

٢. اسماعيل بن حماد الجوهري ، معجم *الصحاح* ، تحقيق خليل مأمون ، بيروت: دار المعرفة ، ٢٠١٢.

٣. بشرى نواف الصرايرة ، *التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتهما في العنف الاسري*، عمان ، الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع ٢٠٢٠.

٤. رويدا المعايطة واخرون، *النوع الاجتماعي وابعاد تمكين المرأة في الوطن العربي*، مصر، القاهرة: منظمة المرأة العربية ، ٢٠١٠.

٥. سارة علي الرميح ، *تمكين المرأة في برامج تعليم الكبيرات*، السعودية: مكتبة الملك فهد ، ٢٠٢١.

٦. سارة نصر، *المرأة والتمكين السياسي والامن السيبراني والترقي للمناصب العليا*، مصر: دار العربي للنشر والتوزيع ، ٢٠٢٣.

٧. عدي ابراهيم المناوي ،*التيارات السياسية العلمانية وصناعة الرأي* ، عمان ، الأردن: دار زهران للنشر والتوزيع ، ٢٠١٤.
٨. غازي فيصل مهدي، *نصوص دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥ في الميزان*، بغداد: موسوعة الثقافة القانونية ، ط١.
٩. فريق العمل في مشروع الجندر ومؤشراته ولجنة المرأة والتنمية التابعة للإدارة العامة للأنماء التعاوني في بلجيكا ،*الدليل المنهجي لتمكين المرأة* ، دمشق ، سوريا : دار ممدوح عدوان للنشر، ٢٠٢١.
١٠. مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز، *القاموس المحيط*، تحقيق محمد نعيم العرقسوي ، بيروت: مطبعة موسى الرسالة، ط٣ ، ٢٠٠٩.
١١. محمد بن مكرم علي جمال الدين ابن منظور الانصاري الافريقي، معجم *لسان العرب*، بيروت: دار صادر للنشر ، ج١٤.
١٢. منتهى عبد لحسين عبد الله ، *الاعلان والمرأة* ، العربي للنشر والتوزيع: ط١ ، ٢٠١٦.
١٣. نهى القاطرجي، *المرأة في منظومة الامم المتحدة*، بيروت، لبنان: مجد ـ المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠١٢.
١٤. هادي مشعان ربيع ، *دراسات في الديموقراطية وحقوق الانسان* ، عمان ، الأردن: دار الجنان للنشر والتوزيع ، ٢٠١٦.
١٥. هدى محمد مثنى، *المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣* ، الاردن : مركز عمان للدراسات والحقوق، ط١، ٢٠١٢.
١٦. هدى محمد مثنى، *المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣* ، الأردن: مركز عمان للدراسات والحقوق، ط١، ٢٠١٢.
١٧. وصال نجيب العزاوي ، *المرأة العربية والتغيير السياسي* ، عمان ، الأردن: دار المنهل للنشر والتوزيع ، ٢٠١٢.

ثانياً : الرسائل والاطاريح

١ـ الاء عبدالله معروف ، "المعوقات الثقافية والاجتماعية للمشاركة السياسية للمرأة العراقية"، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الآداب ، جامعة بغداد ،٢٠٠١ .

ثالثا: البحوث والتقارير المنشورة

١. اثمار شاكر مجيد الشطري و حسين خليل ابراهيم ، "تمكين المرأة العراقية في التنمية البشرية بين الواقع والطموح"، *مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين* ،العدد ٧١ ، (٢٠٢٢).
٢. احمد جاسم رميض ، "معوقات مشاركة المرأة المعيلة في تنمية المجتمع العراقي وتحسين جودة الحياة"، *بحث منشور في مجلة نسق* ، المجلد ٣٩ ، العدد١ ، (٢٠٢٣).

٣. احمد حسن عبد الله ونورة جبار مذبوب ، "معوقات تمكين المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ دراسة نظرية تحليلية"، *بحث منشور في مجلة نسق* ،العدد ٩ ، (٢٠٢٢).
٤. الاستراتيجية الوطنية للمرأة العراقية (٢٠٢٣-٢٠٣٠) ، الامانة العامة لمجلس الوزراء ، دائرة تمكين المرأة .
٥. امتثال رشيد بجاي ورغد بشير بجاي ، "اثر تمكين المرأة على تحقيق ابعاد التنمية المستدامة وتحسين الاداء المؤسسي"، *بحث منشور في مجلة قضايا سياسية ،جامعة النهرين* ، العدد ٧٠ ، (٢٠٢٢).
٦. امنة محمد علي، "معوقات مساهمة المرأة العراقية في التحولات الديمقراطية"، *بحث منشور في مجلة دراسات دولية ،جامعة بغداد ،مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية* ،العدد ٧٠ ، (٢٠١٧).
٧. انجي احمد عبد الغني مصطفى ، "واقع تمكين المرأة في العالم العربي"، *بحث منشور في مجلة بحوث الشرق الاوسط ، جامعة عين شمس* ، العدد ٨١ ، (٢٠٢٢).
٨. برنامج الامم المتحدة ، "التمكين الاقتصادي للمرأة (دمج المرأة في الاقتصاد العراقي)"، (٢٠١١).
٩. تقرير اللجنة الوطنية للسياسات السكانية في العراق ، "تمكين المرأة بيئة مساعدة وثقافة داعمة"، *صندوق الامم المتحدة للسكان ، مكتب العراق*.
١٠. د. شروش حسن عمر ود. خاموش عمر عبد الله ، "الحق في المساواة وموقف القضاء الدستوري منها"، *بحث منشور في مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون - جامعة بغداد* ،العدد ٢ ، المجلد ٣٢ ، (٢٠١٧): ص١٠٢.
١١. د. قصي عبد الخالق فاضل و سناء حسين خلف ، "معوقات تمكين المرأة في قيادة الاعمال الإدارية"، *بحث منشور في مجلة افاق العلوم ،جامعة زيان عاشور ، الجلفة ،الجزائر* ،العدد ١٣ ، المجلد٢٠ ، (٢٠١٨).
١٢. داليا روئيل داوود ، "تمكين المرأة في المؤسسات العسكرية والأمنية"، *بحث منشور في مجلة قضايا سياسية* ، العدد ٧١ ، (٢٠٢٢).
١٣. دليل المؤسسات الوطنية لحقوق الانسان حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين ، مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الانسان التابع لمنظمة الامن والتعاون في اوربا ، وارسو ، عام ٢٠١٢ .
١٤. دموع حاتم محمود وصبا نعمان رشيد ، "قواعد التنمية المستدامة لحماية المرأة العاملة في قانون العمل العراقي رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٥ "، *مجلة العلوم القانونية ،كلية القانون ،جامعة بغداد* ،المجلد ٣٧ ،الجزء٢ ،عدد خاص ،شباط ، (٢٠٢٣).
١٥. سهام حسن خضر الزرفي ، "التفكير الابداعي واثره في تطوير تمكين المرأة، المعوقات والميسرات"، *بحث منشور في مجلة قضايا سياسية* ،العدد ٧٠ ، (٢٠٢٢).

١٦.سهام مطشر الكعبي، "برنامج التمكين النفسي للمرأة القيادية في الدولة العراقية"، بحث *منشور في مجلة الدراسات الاقتصادية والادارية (مجلة دنانيرسابقا) ، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة العراقية* ، العدد ١٣، (٢٠١٨).
١٧.شميم مزهر راضي و عادل حنين عبدالله ، "الحقوق السياسية وضماناتها في ظل دستور جمهورية العراق ٢٠٠٥ (دراسة تحليلية)"، *مجلة العلوم القانونية ،كلية القانون ، جامعة بغداد* ،المجلد ٣٧ ، العدد الأول، (٢٠٢٢).
١٨.شيماء ياسين الرفاعي ، "مدى التمكين المجتمعي للمرأة في الشريعة الاسلامية "، بحث *منشور في مجلة الجامعة العراقية* ، العدد(٢) المجلد ٣٨ ، (٢٠١٧).
١٩.صابر بلول ، "التمكين السياسي للمرأة العربية بين القرارات والتوجهات الدولية والواقع"، بحث *منشور في مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية* ، المجلد ٢٥ ،العدد ٢ ، (٢٠٠٩).
٢٠.عاكف لطفي الخصاونة ، "اثر عدم تطبيق عدالة التمكين الوظيفي في المؤسسات الحكومية الاردنية على اداء المرأة العاملة"، بحث *المنشور في مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة الاقتصاد ، جامعة بغداد* ،العدد ١٠٠ ، المجلد ٢٣ ، (٢٠١٧).
٢١.علياء عبد الرضا عباس ، "التغيير الاجتماعي للمرأة العاملة في المجتمع العراقي"، بحث *منشور في مجلة نسق* ، العدد ٣، (٢٠٠٤).
٢٢.عمار جعفر مهدي ، "مساهمة المرأة في عملية صنع القرار"، بحث *منشور في مجلة الجامعة المستنصرية للدراسات العربية والدولية* ،العدد ٤٧ ، (٢٠١٤).
٢٣.عواطف علي خريسان والهام جياد عطيه، "التمكين القيادي للمرأة منذ تأسيس الدولة العراقية عام ١٩٢١"، بحث *منشور في مجلة اداب المستنصرية* ، العدد ١٠٠، (٢٠٢٢).
٢٤.قاسم علوان سعيد، "التمكين الاقتصادي للمرأة العراقية"، بحث *منشور في مجلة دراسات اقتصادية ،بيت الحكمة* ،العدد ٤٩ ، (٢٠٢٣).
٢٥.كوردستان سالم سعيد ، "التمييز الايجابي (الكوتا النسوية) واثره في تفعيل دور المرأة داخل الاحزاب الكوردستانية"، بحث *منشور في مجلة جامعة التنمية البشرية ، السليمانية* ، العدد٣ ،المجلد ٣ ، (٢٠١٧).
٢٦. لطيف كامل كليوي و زينب علي مظلوم ، "التحليل جغرافي سياسي لمحددات تمكين المرأة في العراق"، بحث *منشور في مجلة مداد الآداب ، كلية الآداب الجامعة العراقية* ،العدد الخاص بالمؤتمرات،(٢٠١٩-٢٠٢٠).
٢٧.لطيف هاشم كزاز وستار ترف رزاق ، "دور المرأة في الخدمات الاجتماعية دراسة تطبيقية من مدينة الكوت"، بحث *منشور في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية* ،العدد ٢٢ ، (٢٠١٦).

٢٨.لمياء جاسم محمد، "التمكين الاجتماعي للمرأة"، بحث منشور في *مجلة نسق ،الجمعية العراقية للدراسات التربوية والنفسية* ، العدد ١ ،المجلد ٤١ ، (٢٠٢٤).
٢٩.ليث ذنون حسين ، "تمكين حقوق المرأة في الدستور العراقي"، بحث منشور في *مجلة جامعة تكريت للحقوق* ،العدد١،المجلد ٥ ، (٢٠٢٠).
٣٠.مالك عبد الحسين احمد ، "تمكين المرأة في مجالات التنمية"، بحث منشور في *مجلة الاقتصادي الخليجي ،جامعة البصرة* ، العدد ٢٣ ، (٢٠١٢).
٣١.محمد اليعكوبي، "المرأة المغربية بين حق التصويت وحق الترشيح"، *المجلة المغربية للادارة المحلية والتنمية* ، العدد ٧١ ، (٢٠٢٢).
٣٢.مصطفى سالم مصطفى ، "حق الموظف العام بالترشيح والانتخاب للمجلس الوطني الاتحادي في التشريع الاماراتي دراسة مقارنة"، *مجلة العلوم القانونية ، كلية القانون ،جامعة بغداد* ،المجلد ٣٧ ، العدد الاول ، (٢٠٢٢): ص١١٧.
٣٣.مفيد ذنون يونس الملا وزهراء خليل علي ، "قيود تمكين المرأة في محافظة نينوى ، دراسة استطلاعية"، بحث منشور في *مجلة تنمية الرافدين ،جامعة الموصل* ، العدد ١٤٠ ،المجلد ٤٢ ، (٢٠٢٣).
٣٤.منى جلال عواد ، "افاق تمكين المرأة في العراق بعد عام ٢٠٠٣"، بحث منشور في *مجلة دراسات دولية*، العدد٨٤ ، (٢٠٢١).
٣٥.منى علي الملا وابراهيم توهامي، "المرأة الامارتية والتمثيل النيابي في دولة الامارات"، بحث منشور في *مجلة الاداب ،جامعة بغداد* ، العدد ١٣٨ ، (٢٠٢١).
٣٦.نجلاء مهدي محسن ، "تمكين المرأة في ظل دستور جمهورية العراق لعام ٢٠٠٥"، بحث منشور في *مجلة معهد العلمين للدراسات العليا* ، العدد ٥ ، (٢٠٢١).
٣٧.نمر ذكي شلبي عبد الله ، *التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة العاملة بالقطاع التعليمي*، بحث منشور في *مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية* ، جامعة حلوان ، مصر ، العدد ٥٣ ، المجلد ١ ، (٢٠٢١).
٣٨.هدى هادي محمود ، "توظيف وسائل الاعلام الحديثة ، في دعم تمكين المرأة في العراق"، *مجلة كلية القانون والعلوم القانونية والسياسية ، جامعة الموصل* ،العدد ٤٣ ،المجلد ١١ ،(٢٠٢٢).